"أثر تنازع الشرعية على تنفيذ الخارطة الأممية في ليبيا في ضوء تأسيس الهيئة العليا للرئاسة"

The Impact of Legitimacy Conflicts on the Implementation of the UN Roadmap in Libya in Light of the Establishment of the High Presidential Authority

د. امراجع مادي بركة الرجباني *

تاريخ التقديم: 2026/02/08 تاريخ القبول: 2026/05/21 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

يتناول هذا البحث أثر تنازع الشرعية على تنفيذ خارطة الطريق الأممية المعتمدة، حيث تبرز أهمية الموضوع في ارتباطه المباشر باستقرار الدولة الليبية ومستقبل العملية السياسية، خاصة في ظل التطورات الأخيرة المتعلقة بإعلان الهيئة العليا الرئاسية بوصفها مقترحاً جديد لمعالجة الانقسام السياسي.

ينطلق البحث من تساؤل رئيس: كيف أثر تنازع الشرعية على مسار تنفيذ خارطة الطريق الأممية، وما قدرة الترتيبات الجديدة (الهيئة العليا الرئاسية) على تجاوز هذا الانسداد؟

ويسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف، أبرزها تحليل مفهوم الشرعية السياسية، وفهم محددات تنازعها، وتقييم الأداء المؤسسي، إضافة إلى تقييم خارطة الطريق الأممية واستشراف آفاق التسوية الجديدة. وقد اعتمد البحث على عدة مناهج: الوصفي – التحليلي، تحليل المضمون، المقارن، والاستشرافي لتحقيق التكامل المنهجي.

ومن ثم، توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن تعدد السلطات أدى إلى تعطيل معظم المبادرات الأممية، وتأجيل الترتيبات الدستورية وإعاقة توحيد المؤسسات، كما أن أي كيان جديد، يتم تأسيسه دون أن يستند إلى توافق وطني عريض قد يعيق الانقسام بدل إنهائه، وبالتالي يوصى بضرورة احترام تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين مجلسي النواب والاستشاري برعاية البعثة الأممية، وعدم اتخاذ أي إجراءات منفردة قد تعيق مسار التسوية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي، التسوية السياسية، الهيئة الاستشارية، الحوار المهيكل.

Abstract :

This study examines the impact of contested legitimacy on the implementation of the

* أستاذ مساعد، الأكاديمية الليبية فرع طبرق . Amrajmady@gmail.com .

United Nations–endorsed roadmap, highlighting its direct relevance to Libya's stability and the future of the political process. The issue has gained particular importance in light of recent developments, notably the proposal of a Supreme Presidential Body as a new mechanism to address political division.
The research is guided by a central question: How has contested legitimacy affected the trajectory of implementing the UN roadmap, and to what extent can the new arrangements (the Supreme Presidential Body) overcome the current deadlock?
The study pursues several objectives, including analyzing the concept of political legitimacy, identifying the determinants of its contestation, assessing institutional performance, evaluating the UN roadmap, and exploring prospects for the proposed settlement. To achieve methodological integration, the research employs descriptive–analytical, content analysis, comparative, and foresight approaches.
The findings reveal that the multiplicity of authorities has obstructed most UN initiatives, delayed constitutional arrangements, and hindered institutional unification. Furthermore, any newly established entity that lacks broad national consensus risks perpetuating division rather than resolving it. Accordingly, the study recommends adherence to the agreements reached between the House of Representatives and the Advisory Council under UN auspices, while avoiding unilateral measures that could undermine the political settlement process.
Keywords: Political division. Political settlement. Advisory body. Structured dialogue.

المقدمة:

إن الشرعية السياسية هي الأساس الذي تستند إليه السلطة في ممارسة الحكم وقبول المواطنين بها، وتعني مدى توافق السلطة مع القوانين والدستور وإرادة الشعب. وتُعد الشرعية عنصراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار السياسي واستمرار مؤسسات الدولة، كما أن ضعف الشرعية أو فقدانها يؤدي غالباً إلى الازمات السياسية والصراعات على السلطة.

وبالتالي، ينشأ التنازع غالباً نتيجة الانقلابات أو النزاعات الانتخابية، أو ضعف المؤسسات الدستورية، مما يترتب عليه حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعطيل مؤسسات الدولة، وتراجع ثقة المواطنين في النظام السياسي، كما قد يفتح المجال أمام التدخلات الخارجية واستمرار الصراع بين القوى المتنافسة على السلطة.

وفي ليبيا عندما قامت الانتفاضة عام ٢٠١١، تأسس المجلس الوطني الانتقالي لإدارة المرحلة الانتقالية الأولى، وحظي بشرعية شعبية، ولكن بعد فترة وجيزة طرحت مسألة ضرورة العمل على إيجاد جسم شرعي يحظى بشرعية شعبية، فتم انتخاب المؤتمر الوطني لإدارة المرحلة الانتقالية الثانية لاستكمال خطوات التحول الديمقراطي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر يوم ٢٠١١/٨/٣.

ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوطني العام في تنفيذ كامل الاستحقاقات الدستورية، جرى انتخاب البرلمان الليبي لإدارة المرحلة الانتقالية الثالثة، حيث بدأ الانقسام السياسي، والمؤسسي أكثر وضوحاً، وهو ما منح الفرصة للقوى الدولية والاقليمية للتدخل في الشأن الداخلي، وفي مقدمة تلك القوى البعثة الأممية التابعة للأمم المتحدة.

ورغم مبادرات التسوية التي تمت برعاية أممية منذ عام ٢٠١٥، إلا أنها لم تنجح في إنهاء تنازع الشرعية ابتداءً من اتفاق الصخيرات وجنيف وبرلين وصولاً للمبادرة الأخيرة برئاسة المبعوثة الأممية تيتيه التي اعتمدت في طرحها للمبادرة على آراء الهيئة الاستشارية التي ضمت مجموعة من النخب الليبية، ومع ذلك استمر تنازع الشرعية من حيث تمسك كلا الأطراف المتنازعة بالسلطة، وفي محاولة عرقلة جهود البعثة الأممية من خلال خلق أمر واقع تمثل في تأسيس الهيئة العليا للرئاسات، وكذلك اتخاذ العديد من القرارات المنفردة التي تخالف ما تم الاتفاق عليه خاصة بين مجلس النواب والمجلس الاستشاري.

ولهذا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع، وذلك من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيس، وهو: كيف يؤثر تنازع الشرعية السياسية في ليبيا على تنفيذ خارطة الأمم المتحدة، خصوصاً في ضوء تأسيس الهيئة العليا للرئاسة؟ وذلك باستخدام المنهج الوصفي لرصد الظاهرة والمنهج التحليلي لتفسير وتحليل الظاهرة، والاستعانة بمنهج تحليل المضمون، والمقارن، والاستشرافي، ومن ثم تقسيم البحث إلى أربعة مطالب رئيسة يتناول المطلب الأول: مفهوم الشرعية، وتنازعها، بينما المطلب الثاني: يدرس أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات السياسية والدبلوماسية، في حين يركز المطلب الثالث على: أثر الهيئة العليا للرئاسة على الخارطة الأممية، وأخيراً يتناول المطلب الرابع: موقف الأطراف المتنازعة ومستقبل التسوية السياسية.

مشكلة البحث:

منذ أن بدأ الانقسام السياسي أكثر وضوحاً بعد انتخاب البرلمان الليبي في عام ٢٠١٤، اتضح دور البعثة الأممية من خلال محاولة إيجاد حل يُنهي حالة تنازع الشرعية عن طريق الحوارات التي أُعد لها بإشراف البعثة الأممية انطلاقاً من حوارات الصخيرات وتونس وجنيف حيث انبثق عن تلك الحوارات اتفاقات لم تترجم بشكل كامل على أرض الواقع، مما دفع البعثة في عام ٢٠٢٥، إلى طرح مبادرة تقوم على مسارات تبدأ بتوحيد السلطة التنفيذية والتوافق على القوانين الانتخابية والدستورية ما بين مجلسي النواب والاستشاري للدولة.

ولكن الخارطة الأممية تواجه تحديات تمسك كل طرف بما لديه من نفوذ من أجل فرض أمر واقع خاصة حكومة الوحدة الوطنية، وضبابية موقف مجلس الدولة؛ وأن هذا الواقع سمح للأطراف المتأتية عن طريق الحوارات أن تشكل كتلة تحت مسمى الهيئة العليا الرئاسية في مواجهة البرلمان

الليبي الذي جاء للسلطة عن طريق الانتخاب عام ٢٠١٤، وبالتالي في ظل هذا الوضع المتأزم تبرز مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس وهو: **كيف يؤثر تنازع الشرعية السياسية في ليبيا على تنفيذ خارطة الأمم المتحدة، خصوصاً في ضوء تأسيس الهيئة العليا للرئاسة؟**

تساؤلات البحث:

ينبثق عن السؤال الرئيس لهذا البحث مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

١. ما مفهوم الشرعية، وتنازعها؟
٢. ما أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات السياسية والدبلوماسية؟
٣. ما أثر الهيئة العليا للرئاسة، وتطورات الخارطة الأممية؟
٤. ما موقف الأطراف المتنازعة ومستقبل التسوية السياسية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث في محاولة الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مفهوم الشرعية وتنازعها في ليبيا.
- دراسة أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات السياسية والدبلوماسية.
- تقييم أثر الهيئة العليا للرئاسة على الخارطة الأممية.
- التعرف على موقف الأطراف المتنازعة ومستقبل التسوية السياسية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها: " تأسيس الهيئة العليا للرئاسة قد يمثل خطوة نحو تقليص تنازع الشرعية، لكنه يواجه تحديات بنيوية وسياسية تهدد تطبيق الخارطة الأممية".

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسهم في الأدبيات السياسية حول الشرعية والحلول الانتقالية؛ وأما الجانب العملي فهو يتلخص في تقديم توصيات لتحسين إدارة الشرعية السياسية من أجل دعم مسار الاستقرار، والتسوية السياسية.

حدود البحث:

١) الحدود الزمانية:

يغطي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٥ (من بداية الانقسام السياسي إلى مرحلة ما بعد تأسيس الهيئة العليا الرئاسية).

٢) الحدود المكانية: تقتصر على الدولة الليبية بمؤسساتها الثلاث (شرق- غرب- جنوب) مع التركيز على العلاقة مع الأمم المتحدة.

٣) الحدود الموضوعية: يتناول البحث أربعة محاور: الشرعية السياسية وتنازعها، أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات السياسية والدبلوماسية، أثر الهيئة العليا الرئاسية على الخارطة الأممية، موقف الأطراف المتنازعة ومستقبل التسوية السياسية.

منهج البحث:

ولغرض تحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي لرصد الظاهرة ووصف العلاقة بين المتغيرات، واستخدم المنهج التحليلي لتفسير وتحليل الظاهرة، وتحليل مضمون بيانات الأمم المتحدة، والهيئة العليا الرئاسية، بالإضافة إلى مقارنة مواقف الأمم المتحدة تجاه الحكومات المتنافسة، وأخيراً استنتاج تأثير الهيئة العليا الرئاسية على مستقبل الخارطة الأممية.

مصطلحات البحث:

١) الشرعية السياسية: هي القبول الشعبي والقانوني والمؤسسي بممارسة السلطة السياسية، وفق قواعد دستورية أو توافقية معترف بها.

٢) تنازع الشرعية: حالة وجود أكثر من فاعل سياسي يدعي امتلاك الحق في ممارسة السلطة، ما يؤدي إلى تعدد مراكز القرار السياسي.

٣) الخارطة الأممية: مجموعة السياسات والمسارات والإجراءات التي تعتمدها الأمم المتحدة للتعامل مع الأزمة الليبية (المسار السياسي، المسار العسكري، المسار الاقتصادي).

٤) الهيئة العليا الرئاسية: جسم سياسي – تنفيذي جديد يستهدف إدارة المرحلة الانتقالية وإعادة تشكيل الشرعية السياسية وفق قاعدة التوافق الوطني.

الدراسات السابقة:

١) **دراسة العائب، (٢٠٢٠)**. بعنوان "أزمة الشرعية في النظام السياسي الليبي بعد٢٠١٤. هدفت الدراسة إلى تحليل أزمة الشرعية الناتجة عن الانقسام المؤسسي بين الحكومتين المتوازيتين بعد ٢٠١٤، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ازدواجية السلطات التنفيذية والتشريعية أدت إلى تآكل الشرعية الداخلية.

٢) **دراسة الفقهي، (٢٠٢١)**. بعنوان " الشرعية السياسية في ليبيا بعد ثورة فبراير". وقد تمثل الهدف الرئيس في دراسة طبيعة الشرعية الانتقالية في ليبيا بعد ٢٠١١، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب الدستور واستمرار الصراع السياسي أضعفا الشرعية المؤسسية.

٣) **دراسة الورفلي، (٢٠٢٢)**. بعنوان "الصراع السياسي وتنازع الشرعية في ليبيا". تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة تنازع الشرعية بين الحكومتين والبرلمانين المتوازيين، حيث تم

اعتماد المنهج التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن تعدد الحكومات أدى إلى تشظي الشرعية وتعميق الانقسام الوطني.

٤) **دراسة لطرش، (٢٠٢٣)**. بعنوان "الشرعية السياسية في الدول الهشة". هدفت الدراسة إلى تفسير أسباب هشاشة الشرعية في الدول الهشة، حيث استخدم منهج تحليلي نظري، وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة الهشة تنتج شرعية قابلة للطعن وتحتاج دعماً خارجياً.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تظهر مراجعة الأدبيات أن الدراسات السابقة ركزت على تحليل الشرعية السياسية داخل ليبيا وعلى فهم الانقسام المؤسسي، لكنها لم تتناول بصورة منهجية أثر تنازع الشرعية على الخارطة الأممية ومسارات التدخل الدولي. كما لم تخصص أي دراسة لبحث انعكاسات تأسيس الهيئة العليا الرئاسية على إعادة تشكيل الشرعية السياسية من منظور أممي.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في سد هذه الفجوة من خلال دراسة تحليلية تربط بين تنازع الشرعية الداخلية في ليبيا وبين كيفية إعادة تشكيل مواقف الأمم المتحدة ومساراتها السياسية، وخاصة بعد تأسيس الهيئة العليا الرئاسية.

تقسيمات البحث:

بناء على أهداف البحث وتساؤلاته، تم تقسيمه إلى أربعة مطالب رئيسة، وهي:

المطلب الأول: مفهوم الشرعية، وتنازعها.

المطلب الثاني: أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثالث: أثر الهيئة العليا للرئاسة على الخارطة الأممية.

المطلب الرابع: موقف الأطراف المتنازعة ومستقبل التسوية السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية، وتنازعها

يُعد مفهوم الشرعية السياسية وتنازعها أحد المرتكزات الأساسية في تحليل الأزمات السياسية المعاصرة، ولاسيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية معقدة كما هو الحال في ليبيا؛ فقد أدى تعدد السلطات وتضارب مصادر القرار إلى تعطيل معظم المبادرات الأممية، وتأجيل الترتيبات الدستورية، وإعاقة توحيد المؤسسات.

وتبرز التطورات الأخيرة، وفي مقدمتها الإعلان عن الهيئة العليا للرئاسة، إلى إرباك المشهد السياسي المصاحب لسعي البعثة الأممية إلى إيجاد حل لمسألة تنازع الشرعية، مما يستدعي ضرورة تناول المحاور التالية:

أولاً– مفهوم الشرعية تُعرف الشرعية بأنها الرضا الشعبي عن السلطة، أو قبول المواطنين بحق الحاكم في ممارسة السلطة. وهذا يعني أن الشرعية السياسية لا يمكن بأي حال أن تأتي في

المجتمعات الديمقراطية إلا عن طريق الانتخابات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة في اختيار من يرونه مناسباً لتولي المناصب العامة في الدولة. ولكن قد تنبثق الشرعية السياسية نتيجة ظرف طارئ ناتج عن ثورة شعبية حتمت بالضرورة وجود كيان سياسي يقود المرحلة، ويعبر عن الأهداف والمبادئ التي يؤمن بها المواطنين باعتبار هذا الكيان يحظى بالشرعية الثورية.

ويُعرف علي الدين هلال الشرعية بأنها: "مجموعة الأسس الدستورية والقانونية والأخلاقية التي تمنح الدولة حق ممارسة السلطة، مع قبول المحكومين لهذا الحق" (هلال،٢٠٠٥، ص.٣٣).

ويشير هذا التعريف إلى أن الشرعية السياسية لابد أن تستند إلى قواعد دستورية أو قوانين يلتزم بها من هم في سدة الحكم من ناحية، وقبول وإطاعة المواطنين لما يصدر عن الحكام من أوامر وقرارات من ناحية أخرى، على أساس أن القواعد الدستورية والقوانين تُشكل مرجعية تحظى بقبول واحترام الجميع.

ثانياً– مفهوم تنازع الشرعية

يشير مفهوم تنازع الشرعية إلى وجود أكثر من سلطة سياسية تدعي لنفسها الحق في تمثيل وإدارة شؤون الدولة، بحيث ينتج عن ذلك انقسام سياسي ومؤسسي، وضعف في وحدة القرار الوطني.

وفي ليبيا نجد أن تنازع الشرعية بدأ أكثر وضوحاً منذ عام ٢٠١٤، بعد إجراء انتخاب البرلمان الذي تم الاعتراف به من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، إلا أن عدم تسليم السلطة من المؤتمر الوطني العام آنذاك، دفع البرلمان ربما حرصاً على وحدة البلاد، أو ضغوط مورست أن يدخل في حوارات كرست حالة الانقسام وتنازع الشرعية بشكل فعلي.

بمعنى آخر، استمر تنازع الشرعية وتشبث كل طرف بفصائله العسكرية للحفاظ على مكتسباته الميدانية مما حال دون الوصول إلى حل سياسي لاستعادة وحدة كيان الدولة والنظام السياسي الليبي. (بدر، ٢٠١٦، ص. ٧٤)

لقد ترتب عن تنازع الشرعية في ليبيا وجود حالة ازدواج السلطة حيث وجد برلمانان وحكومتان ومؤسسات موازية، ومع كل مبادرة أممية لحل الأزمة، كان التحدي الأبرز هو غياب سلطة مركزية واحدة قادرة على تنفيذ بنود الاتفاقات.

وبذلك أصبحت ليبيا تعاني من أزمة شرعية ليست فقط أزمة مؤسسات، بل أزمة ثقة وهوية، وتعاقد اجتماعي تجاوزها يتطلب تغييراً جذرياً في أسلوب الحكم ونموذج الدولة. (البلغزي، ٢٠٢٥، ص. ٢٨٢)

المطلب الثاني: أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات السياسية والدبلوماسية : أثر تنازع الشرعية في ليبيا على مختلف مؤسسات الدولة سوء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو

الدبلوماسي؛ فقد أدى الانقسام السياسي إلى تعطيل كبير في الإنتاج المؤسسي، وتضارب القرارات، وضعف القدرة التفاوضية أمام الأطراف الدولية.

ولهذا، يتناول هذا المطلب أثر تنازع الشرعية على أداء المؤسسات، مع ربط ذلك بالمسار الأممي، وبالتطور الأخير المتعلق بتأسيس الهيئة العليا للرئاسة، وذلك وفق المحاور التالية:

أولاً- ضعف أداء السلطة التشريعية وتعدد الحكومات

لقد أدى وجود برلمانين منذ ٢٠١٤، إلى نشوء بيئة تشريعية مزدوجة، فمجلس النواب والمجلس الاستشاري، مارسا صلاحيات تشريعية واستشارية متعارضة؛ الأمر الذي يشير إلى أن ازدواج المجلسين خلق حالة من التشظي القانوني، وصعوبة تطبيق أي قوانين تنظيمية للمرحلة الانتقالية. (شعيب، ٢٠٢٣، ص. ٦)

وعلى الرغم من أن اتفاق الصخيرات قد أسند السلطة التشريعية للبرلمان الليبي، إلا أنه لوحظ التعدي على اختصاص السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية، وخير مثال إصدار المجلس الرئاسي لقرار تغيير محافظ مصرف ليبيا المركزي، كما أن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان أصدرت العديد من التشريعيات والقوانين التي لم تلتزم بها السلطة التنفيذية.

إن اتفاق الصخيرات أوجد ثلاثة أجسام سياسية تمثلت في حكومة الوفاق، ومجلس النواب، والمجلس الاستشاري، وحددت الاختصاصات، إلا أن تصريح رئيس المجلس الاستشاري السابق خالد المشري عبر أحدى القنوات يشير بشكل واضح إلى عدم الالتزام بمخرجات الاتفاق حيث يرى أن المجلس الاستشاري يمثل المنطقة الغربية، ومجلس النواب يمثل المنطقة الشرقية، فضلاً عن القول بأن هناك مدن ومناطق في المنطقة الغربية لم تقدم أي تضحيات من أجل الحفاظ على استكمال مسار الثورة، و بناء الدولة الليبية. (المشري،٢٠٢٥)

لقد أدت الانقسامات التشريعية في ليبيا إلى إنتاج قوانين متناقضة وغياب سلطة موحدة لإقرار قاعدة دستورية، وهو ما تسبب في تعطيل الاستفتاء الدستوري وتراجع ثقة المواطنين في المؤسستين التشريعيتين. كما أن غياب مرجعية دستورية جامعة جعل العملية التشريعية محكومة بالتنافس السياسي بدلاً من أن تكون أداة لبناء الدولة. (مصطفى، ٢٠٢٤، ص. ٤)

وحسب ما قال رئيس المجلس الاستشاري الأسبق خالد المشتري بأن حكومة الوحدة الوطنية قد سعت بكل الطرق المتاحة إلى التدخل في عمل المجلس من خلال عرقلة ، وتأجيل عقد بعض الجلسات خاصة فيما يتعلق بانتخاب رئيس المجلس الاستشاري، وذلك بشراء ذمم بعض الأصوات داخل المجلس، وكذلك تدخل البعثة الأممية ورفضها غير المباشر لأي تقارب ما بين مجلس النواب، والمجلس الاستشاري حيث اتضح هذا التوجه بعد صدور القوانين الانتخابية المنبثقة بتوافق المجلسين. (المشري، ٢٠٢٥)

وكذلك، أدى تعدد الحكومات إلى تضارب القرارات الإدارية، وازدواجية الوزارات والمؤسسات، وتنافس على الموارد المالية والشرعية الدولية، وتجميد العديد من المشاريع التنموية؛ فالشرعية التنفيذية أصبحت موزعة بين حكومات عدة، كل منها تدعي اختصاصها، مما أفقد الدولة وحدتها الإدارية؛ (المصري، ٢٠٢٤، ص. ١٢) كما أن غياب حكومة موحدة حال دون تنفيذ مخرجات الاتفاق السياسي بصورة كاملة، إذ واصلت الحكومتان المتنافستان العمل بشكل منفصل، مما أدى إلى تعطيل المسار الانتقالي وتفاقم أزمة الشرعية التنفيذية. (مركز الجبهة الوطنية للدراسات، ٢٠٢٥، ص. ٨)

ثانياً- أثر التنازع على المؤسسات الرقابية والاقتصادية

نتيجة لتنازع الشرعية في ليبيا، أنقسم مصرف ليبيا المركزي فعلياً بين طرابلس والبيضاء لسنوات، وهو ما أدى إلى وجود ميزانيتين منفصلتين، وإصدار سياسات نقدية متعارضة، وانقسام منظومة المدفوعات، فضلاً عن انقسام الأجهزة الرقابية، مما أدى إلى صدور تقارير رقابية غير موحدة، وإضعاف مكافحة الفساد، وغياب المساءلة الفعلية.

رغم أن المؤسسة الوطنية للنفط حافظت على مظهر الوحدة المؤسسية إلا أن الانقسامات بين الحكومات أثر بشكل مباشر على المفاوضات مع الشركات الأجنبية، وعلى تنظيم الإيرادات ودعم الميزانية العامة، مما جعل موقف المؤسسة التفاوضي ضعيفاً أمام القوى الدولية. (المؤسسة الوطنية للنفط، ٢٠٢٥، ص. ٣)

ثالثاً- أثر تنازع الشرعية على المؤسسات الأمنية والعسكرية

لقد أدى الانقسام العسكري في ليبيا إلى تعدد غرف العمليات وتضارب الترتيبات الأمنية وغياب مركز قرار موحد، وهو ما يجعل أي عملية لإعادة بناء الجيش مرهونة بوجود سلطة سياسية واحدة تمتلك الشرعية والقدرة على اتخاذ القرار. (المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ٢٠٢٥، ص. ٧)

أما على مستوى الأمن الداخلي، ساهم الانقسام السياسي في تصاعد نفوذ المجموعات المسلحة وتعدد الأوامر الأمنية، مع غياب استراتيجية موحدة للأمن، الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على حماية مؤسساتها أو ضمان أمن العملية الانتخابية، وجعل الترتيبات الأممية أكثر عرضة للفشل. (UNSMIL، ٢٠٢٥، ص. ١١)

رابعاً- أثر تنازع الشرعية على الممارسة الدبلوماسية الليبية

نتيجة لتنازع الشرعية السياسية أصبحت الدول الأجنبية تتعامل مع حكومتين، مما أدى إلى ضعف احترام السيادة الليبية، وتشتت السياسة الخارجية، ودعم دولي متضارب لأجسام سياسية مختلفة؛ فالدبلوماسية الليبية أصبحت رهينة الانقسام الداخلي، مما صعب الوصول إلى موقف خارجي موحد، (عبداللطيف،٢٠٢٠، ص.٧١) حيث شهدت الساحة الدبلوماسية انتشار الفساد المالي والإداري، وازدواجية في اعتماد البعثات، وتعيين السفراء وتغييرهم لأسباب سياسية.

إن السياسة الخارجية الليبية بعد ٢٠١١ لم تُعد نتاج رؤية وطنية موحدة، بل أصبحت انعكاساً مباشراً للأزمة الداخلية التي اتسمت بالانقسام السياسي الحاد، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وتبدل الأولويات الاستراتيجية، فقد أدى الانقسام بين الشرق والغرب إلى ازدواجية التمثيل الخارجي وتناقض الخطاب الدبلوماسي، وهو ما أضعف مكانة ليبيا في النظام الدولي وفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية. كما ساهم تفشي الفساد في السفارات والبعثات الدبلوماسية في إضعاف فاعلية الأداء الخارجي، وعزز صورة سلبية عن ليبيا في نظر الشركاء الدوليين.(شرح البال، منى، وامراجع مادي،٢٠٢٥، ص. ٣٤٥)

وكذلك أن السياسة الخارجية لم تُعد قائمة على حماية السيادة الوطنية أو خدمة المصالح العامة، بقدر ما أصبحت أداة لتثبيت الشرعية السياسية للأطراف المتصارعة داخلياً عبر التحالف مع قوى إقليمية ودولية. وقد انعكس ذلك على مواقف الفاعلين الخارجيين الذين تعاملوا مع الأزمة بما يخدم مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية مستغلين هشاشة الوضع الداخلي لتوسيع نفوذهم وإعادة تشكيل خريطة التحالفات حول ليبيا.

المطلب الثالث: أثر الهيئة العليا للرئاسة، وتقييم الخارطة الأممية

ينظر إلى الهيئة العليا للرئاسة باعتبارها محاولة لإعادة صياغة السلطة التنفيذية، وتوحيد القيادة السياسية؛ حيث أن الهدف من إنشا هذه الهيئة يتلخص في تجاوز الجمود المؤسساتي، وتمهيد الطريق للانتخابات، وتسهيل التفاوض مع البعثة الأممية. ولهذا يتناول هذا المطلب المحاور التالية:

أولاً- أثر الهيئة على تنازع الشرعية

رغم أن تشكيل هيئة جديدة قد يسهم في تقليص مراكز القرار وتوحيد الخطاب تجاه الأمم المتحدة ودعم المسار الدستوري، إلا أن رفض أطراف نافذة ينبع من خشيتها من إنتاج شرعية موازية جديدة، وهو ما يجعل أي جسم لا يستند إلى توافق وطني واسع عاملاً في تكريس الانقسام بدلاً من تجاوزه. (عربي بوست، ٢٠٢٥، ص. ٢)

بمعنى آخر، أن تأسيس الهيئة العليا للرئاسة يمثل فرصة لإعادة توحيد السلطة التنفيذية إذا حظي بتوافق كل أطراف النزاع، لكنه يظل محفوفاً بالمخاطر إذا أدى إلى خلق شرعية جديدة غير متفق عليها.

والجدير بالذكر، جاء الإعلان عن تأسيس الهيئة العليا للرئاسة من قبل أطراف فرضت بواسطة حوارات تمت برعاية أممية، لمعالجة تنازع الشرعية، ومع ذلك، يتضح أن هذه الأطراف المتمثلة في المجلس الاستشاري، وحكومة الوحدة الوطنية، والمجلس الرئاسي يجمعهم رابط مصلحة البقاء في السلطة تحت ذرائع يرونها تمكن لعودة الاستبداد، وتبعدهم عن مراكز القرار في حال ما تم

الالتزام باتفاقات التسوية السياسية التي تحقق هدف إجراء الانتخابات العامة استجابة لمطالب الشعب الليبي الذي أصبح يعي مخاطر الانقسام والضعف والفساد المستشري في مؤسسات الدولة.

ثانياً- تقييم الخارطة الأممية

تُعرف الخارطة الأممية بأنها: "إطار سياسي وإجرائي يهدف إلى تنظيم المرحلة الانتقالية، وتوحيد المؤسسات، وصولاً إلى انتخابات عامة" (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠٢٥، ص. ٤)

وبالتالي، تمثل الخارطة الأممية في ليبيا سلسلة من المسارات التي طرحتها الأمم المتحدة بهدف إعادة الاستقرار، بدءاً باتفاق الصخيرات عام ٢٠١٥، مروراً بخطة غسان سلامة ٢٠١٧، وملتقى الحوار السياسي الليبي ٢٠٢٠، وخارطة الطريق للانتخابات ٢٠٢١، وصولاً إلى خارطة المسارات الأربع التي أطلقت عام ٢٠٢٥. (بوابة الوسط، ٢٠٢٥، ص. ٢)

كما أرسلت الأمم المتحدة العديد من المبعوثين كان آخرهم هانا تيتيه، التي سعت من خلال الحوار بين الأطراف المتصارعة إلى تشكيل حكومة موحدة والاتفاق على قاعدة دستورية وقوانين انتخابية. غير أن الخلافات الداخلية والخارجية بين الفاعلين الليبيين شكلت عائقاً رئيسياً أدى إلى فشل الأمم المتحدة في ضمان إجراء الانتخابات بنهاية عام ٢٠٢١، نتيجة لتباين الإرادات ورغبة كل طرف في الحفاظ على موقعه السياسي ورفض أي ترتيبات قد تطيح به. (UNSMIL، ٢٠٢٤، ص. ١٣)

ويلاحظ هنا، رغم الجهود المبذولة من أجل تسوية تنازع الشرعية، إلا أن بعثة الأمم المتحدة واجهت تحديات في تنفيذ الخارطة الأممية، حيث كان استمرار الانقسام الحكومي سبب في تعطيل تنفيذ الخارطة الأممية، وأن عدم الثقة بين الأطراف جعل كل خطوة أممية عرضه للتشكيك، وأن تباين الدعم الخارجي أدى إلى إطالة أمد الأزمة، وانقسام المؤسسة العسكرية جعل تنفيذ الترتيبات الأمنية أمراً بالغ الصعوبة، كما أن خلافات القاعدة الدستورية كان نتيجة مباشرة لتعدد الحكومات وتضارب مرجعياتها.

وهذا الواقع، أدى إلى تعطيل المسارات الأممية، وأضعف قدرة البعثة على إلزام الأطراف المتنازعة نتيجة غياب شريك وطني موحد، وأن عدم الاتفاق على قاعدة دستورية واحدة جعل كل طرف يفسر القوانين بما يناسبه؛ وأن انقسام مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة العسكرية، وهيئة الرقابة، أدى إلى غياب مركز مالي وسياسي موحد، مما أعاق تمويل أي ترتيبات أممية.

ولهذا، تعمل البعثة الأممية على تهدئة الصراع بشكل مؤقت من خلال التعامل مع مجلس النواب والمجلس الاستشاري، غير أن الخلافات بينهما شكلت عائقاً رئيسياً أمام التسوية السياسية. ورغم الضغوط التي مارستها الأمم المتحدة عبر مبعوثيها للوصول إلى مخرجات من خلال اتفاق

الصخيرات وحوار جنيف، فإن غياب الضمانات والتزام الأطراف جعل تلك المخرجات غير قابلة للتنفيذ. (العربي الجديد، ٢٠٢٥، ص. ٣)

المطلب الرابع: موقف الأطراف المتنازعة ومستقبل التسوية السياسية

تمثل مواقف كل من مجلس النواب والحكومة الليبية تجاه تأسيس الهيئة العليا الرئاسية انعكاساً لطبيعة التوازنات السياسية والقانونية التي تحكم المرحلة الانتقالية في ليبيا؛ فمجلس النواب استند في رفضه أو تحفظه إلى اعتبارات قانونية تتعلق بحدود الاختصاص التشريعي وضرورة الالتزام بالإعلان الدستوري وتعديلاته، معتبراً أن إنشاء هيئة بهذه الصلاحيات يشكل مساساً بالبنية الدستورية القائمة.

أما الحكومة الليبية فعبرت عن موقف أكثر ارتباطاً بالاعتبارات التنفيذية، حيث ركزت على التحديات العملية التي قد تنشأ عن إنشاء هيئة جديدة ذات طابع رئاسي، إضافة إلى تخوفها من ازدواجية الصلاحيات وما قد يترتب عنها من إرباك في إدارة مؤسسات الدولة.

وبناء على ذلك، يتناول هذا المطلب المحاور الرئيسة التالية:

أولاً- موقف مجلس النواب

يعتمد موقف مجلس النواب من مبادرة تأسيس الهيئة العليا الرئاسية على جملة من الأسس القانونية المرتبطة بالإعلان الدستوري وتعديلاته، إذ يرى المجلس أن أي إعادة هيكلة للسلطة التنفيذية يجب أن تمر عبره بوصفه السلطة التشريعية المخولة بالتعديل والاعتماد.

ويستند المجلس في موقفه إلى تصور مفاده أن منح هيئة جديدة صلاحيات رئاسية واسعة يعد مساساً ببنية الاختصاصات القائمة، إضافة إلى الخشية من خلق جسم سياسي موازٍ قد يتجاوز الدور التشريعي للمجلس.

كما أن القراءة القانونية للمجلس تكشف عن تحفظه تجاه المبادرات التي تطلق خارج إطار التوافق الدستوري، ما يجعل موقفه أقرب إلى الدفاع عن الشرعية القانونية الشكلية في مواجهة الضغوط السياسية المتعددة.

وفي هذا السياق ينتقد الحاراتي تأسيس الهيئة العليا للرئاسة بقوله: إذ يروج لها كآلية تنسيق لا تمس صلاحيات المؤسسات، في حين يجري في الوقت ذاته إعداد هياكل تنظيمية وآليات لاتخاذ القرار، بما يوحي بأنها كيان يتجاوز مجرد التنسيق، ويضعف مصداقية التبريرات المقدمة، ويعزز انطباعاً عاماً بأن تشكيل الهيئة يخدم تحالفات ظرفية لحماية النفوذ أكثر من كونه استجابة لحاجة تنظيمية حقيقية، مؤكداً أن غياب الوضوح يقوض الثقة العامة. (الحاراتي،٢٠٢٥)

ورغم طرح البعثة الأممية لمسار تسوية سياسية يقوم على إجراء حوار بين مجلسي النواب والاستشاري، وذلك بشأن الاتفاق على قواعد دستورية وقانونية لإجراء الانتخابات، إلا أن هذا الملف لم ينجز وفق الفترة الزمنية المحددة، وهو ما اتاح فرصة الإعلان عن تأسيس الهيئة العليا للرئاسة، وسمح في نفس الوقت للبعثة الأممية بأن تعلن عن اطلاق الحوار المهيكل، وهو خيار من ضمن الخيارات المطروحة للخروج من حالة تنازع الشرعية في ليبيا.

وقد واجه هذا الخيار انتقادات واسعة لعل أهمها: غياب الشفافية في آليات اختيار المشاركين في الحوار، وتغليب اعتبارات التوازن والكوتة على الكفاءة، إضافة إلى مخاوف من تجاوز المؤسسات الوطنية وتكرار مسارات أممية سابقة لم تحقق نتائج ملموسة. (منصة زوايا الخيرية،٢٠٢٥)

وترى المنظمة الليبية لحقوق الإنسان أن الحوار المهيكل، يمثل مساراً شكلياً يهدف إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية وإعادة إنتاج الأزمة السياسية، بدلاً من معالجتها؛ حيث تؤكد أن معايير اختيار المشاركين لم تحترم فعلياً، وأن الحوارات السابقة لم تفض إلى نتائج ملموسة، وأن الحل الحقيقي يكمن في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، وتنظيم استفتاء شعبي على مشروع الدستور، باعتبارهما الطريق الوحيد لاستعادة الشرعية وإنهاء الانقسام السياسي. (المنظمة الليبية لحقوق الإنسان،٢٠٢٥)

والجدير بالذكر، أن خالد المشري رئيس المجلس الاستشاري السابق عرض تفاصيل مسار التزكيات المتعلقة بترشيحات رئاسة الحكومة، بقوله أن التواصل مع مجلس النواب أسفر عن اتفاق على آلية تعتمد تزكيات أعضاء المجلسين، وأوضح أنه أحال قائمة من عشرة مترشحين إلى مجلس النواب، كما انتقد المفوضية العليا للانتخابات والبعثة الأممية، محملاً إياهما مسؤولية تعطيل المسار الانتخابي، ودعا إلى الالتزام بالقوانين الليبية وتشكيل حكومة موحدة. (المشري،٢٠٢٥)

وفي المقابل، دعا رئيس مجلس النواب عقيلة صالح المفوضية العليا للانتخابات إلى التجهيز وتحمل مسؤولياتها في إجراء انتخابات رئاسية؛ كما جاء رد مستشار المجلس الرئاسي زياد دغيم بالقول أن دعوة عقيلة صالح تتضمن ضمنياً الدعوة للانتخابات البرلمانية أيضاً، بحكم الارتباط بينهما وفق تشريعات البرلمان، وأن التخلي عن شرط الحكومة الموحدة خطوة يمكن تجاوزها عبر ترتيبات أمنية تشرف عليها لجنة ٥+٥، وأن فك التزامن بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يمكن حسمه عبر استطلاع إلكتروني. (دغيم،٢٠٢٥)

وحيث أن مبادرة تسوية تنازع الشرعية يتطلب توحيد المؤسسات السيادية، ففي هذا الشأن أعلن عضو لجنة المناصب السيادية بمجلس النواب عدنان الشعاب عن اتفاق مع المجلس الاستشاري يقوم على إحالة سبعة ملفات كمرشحين رئاسة المفوضية، والنواب يختارون ثلاثة، والدولة يختار

مرشحاً واحداً لاعتماده، وبخصوص العضوية المجلس الاستشاري يحيل ثلاثة مجموعات تتضمن أربعة مرشحين من كل إقليم، والنواب يختارون شخصين من كل مجموعة. (ليبيا برس، ٢٠٢٥)

ولكن صرح عضو مجلس النواب وعضو لجنة المناصب السيادية بدر النحيب أن الاتفاق المعلن بشأن آلية اختيار رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات باطل وغير ملزم، لأنه تم دون إشراك ممثلي المنطقة الشرقية، ولأنه يخالف ما سبق الاتفاق عليه بين مجلس النواب والدولة، وأكد ان البعثة الأممية ليست طرفاً في هذا الملف، وأن اختيار مجلس المفوضية يجب أن يتم حصراً بين المجلسين باعتباره شأناً ليبياً– ليبياً. (صحيفة ليبيا الآن، ٢٠٢٥)

ولهذا، أكدت المفوضية العليا للانتخابات جاهزيتها لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية منتصف أبريل ٢٠٢٦، لكنها ربطت ذلك بتوفير التمويل، وضمان التأمين، وحسم الخلافات حول القوانين الانتخابية؛ ودعت البعثة الأممية إلى التركيز على معالجة تعديلات قوانين لجنة ٦+٦، محذرة من مسارات تزيد الأزمة تعقيداً؛ وشددت على أن القرار يجب أن يكون ليبياً، وأن على مجلس النواب والاستشاري تحمل مسؤولياتهما لمنع ترسيخ الانقسام.(المفوضية الوطنية العليا للانتخابات،٢٠٢٥)

ولكن، رغم تصويت مجلس النواب على استكمال مجلس المفوضية بواقع ثلاثة أعضاء والميزانية المخصصة لتسيير الانتخابات بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٩، (قناة المستقبل،٢٠٢٥) إلا أن المجلس الاستشاري رفض قرار مجلس النواب، معتبراً إياه إجراء أحادي شابه خلل في آلية التصويت، وأكد تمسكه بضرورة تغيير مجلس المفوضية بالكامل لضمان استقلاليتها وتعزيز الثقة في المسار الانتخابي. (بيان المجلس الأعلى للدولة، ٢٠٢٥)

وبالتالي، سعى المجلس الاستشاري إلى تشكيل مجلس المفوضية في خطوة اعتبرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم استمرار للعجز عن التوصل إلى توافق منذ إطلاق خارطة الطريق في أغسطس ٢٠٢٥، كما أكدت على أن لجوء المجلسين إلى الإجراءات الأحادية يهدد بفتح فصل جديد من الانقسام، ومؤكدة استمرارها في العمل مع مجلس المفوضين الحالي للمضي قدماً نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ضمن إطار انتخابي سليم وقابل للتنفيذ. (الساعة ٢٤، ٢٠٢٦)

وفي هذا السياق، أكدت عضو مجلس النواب فاطمة الصويعي أن رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لا يمكنه تسليم مهامه إلا بتوافق مشترك بين مجلسي النواب والاستشاري، معتبرة أن إقدام مجلس الدولة على انتخاب رئيس جديد للمفوضية دون تنسيق يعد خطوة فاشلة وتفتقر للشرعية، وأن هذه التحركات تستهدف تعطيل العملية الانتخابية وفرض سيطرة أطراف معينة على المفوضية، وأن البعثة الأممية لن تمس بالمناصب السيادية الموحدة والمستقرة، ولاسيما المفوضية التي أثبتت كفاءتها من خلال إشرافها على الانتخابات البلدية الأخيرة. (ليبيا برس،٢٠٢٦)

لقد نفت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مسؤوليتها عن تعطيل الاستفتاء على مشروع الدستور، مؤكدة أنها تسلمت قانون الاستفتاء من مجلس النواب في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، وشرعت في مراجعته فنياً واتخاذ الإجراءات التمهيدية لتنفيذه؛ وأوضحت أن مسار الاستفتاء تعرقل بسبب مطالبة المجلس الاستشاري بوقف التنفيذ، وعدم تمكين المفوضية من قبل المجلس وحكومة الوفاق الوطني، إضافة إلى رفض رئيس حكومة الوفاق تمويل العملية، كما أكدت المفوضية أن تعطيل الاستفتاء نتج عن أطراف أخرى، وأن العودة إلى هذا المسار تستلزم الرجوع إلى التعديلين الدستوريين العاشر والثاني عشر، وتوفر توافق سياسي وقانوني مسبق، مجددة التزامها بتنفيذ الاستحقاق متى توفرت هذه الشروط. (الساعة ٢٤، ٢٠٢٦)

ثانياً- موقف الحكومة الليبية

تؤكد الحكومة الليبية أن إنشاء "الهيئة العليا للرئاسة" يعتبر عملاً منعدماً دستورياً وقانونياً، نظراً لصدوره عن أجسام لا تملك صلاحية إنشائه، حيث ترى هذا التشكيل يهدد وحدة الدولة واستقرارها المؤسسي، ويعرقل المسار الانتخابي، ولهذا تدعوا إلى عدم الاعتراف به دولياً، وتشدد على الإسراع في إنجاز الانتخابات، وإلا فإن خيار المطالبة، بالحكم الذاتي سيظل مطروحاً. (صحيفة العنوان الليبية،٢٠٢٥)

لقد طرح خيار الحكم الذاتي وتقرير المصير باعتباره الملاذ الأخير في حال استمرار الانحراف الدستوري وسيطرة قوى مسلحة تفتقر للشرعية على مؤسسات الدولة، خاصة في العاصمة طرابلس، فهذا الخيار ليس رد فعل مؤقتاً، بل نتيجة فشل الدولة المركزية في بسط سيادتها وحماية وحدة البلاد. (بعيو،٢٠٢٥)

إن الحكومة الليبية ترى أن مسار التسوية السياسية يواجه تحديات معقدة ناتجة عن استمرار حالة الانقسام المؤسسي وتعدد المبادرات السياسية غير المتوافق عليها وطنياً، ولهذا فإن تأسيس هيئة رئاسية جديدة، يجب أن تستند إلى توافق وطني شامل، وأن تحترم الأطر الدستورية والقانونية، مع رفض فرض حلول أحادية قد تؤدي إلى تعميق الأزمة السياسية. (بيان الحكومة الليبية،٢٠٢٥)

إن الحكومة الليبية تتسم مقاربتها للمبادرة بطابع تنفيذي واقعي أكثر من البعد الدستوري، إذ تركز على التداعيات العملية التي قد تنجم عن إنشاء الهيئة العليا الرئاسية، خصوصاً ما يتعلق بتداخل الصلاحيات وتعدد مراكز اتخاذ القرار. ولهذا ترى أن إدخال جسم جديد يحمل صلاحيات رئاسية قد يشكل عبئاً إضافياً على أداء مؤسسات الدولة التي تعاني أصلاً من الانقسام وتضارب القرارات.

وتبرز أيضاً مخاوف الحكومة من تعطيل مسار الإصلاح الإداري، إلى جانب احتمال تأثر العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية نتيجة أي إعادة توزيع غير مدروسة للصلاحيات.

وبالتالي، يستند موقف الحكومة إلى قراءة تنفيذية تستحضر المتطلبات الواقعية لإدارة المرحلة أكثر من الاعتبارات القانونية البحتة.

وأن إجراء الانتخابات الرئاسية كفيل بإنهاء الأزمة الليبية، تماشياً مع المطالب الشعبية بضرورة الإسراع في إجراءها، باعتبارها المدخل الأساسي لإنهاء حالة تنازع الشرعية، داعية إلى دعم خيار الليبيين، والامتناع عن أي تدخلات خارجية قد تعرقل المسار الانتخابي. (بيان الحكومة الليبية،٢٠٢٥)

وهنا ننوه إلى أن مطالب الشارع الليبي التي ظهرت في الآونة الأخيرة خاصة في الشرق والجنوب الليبي تدعو جميعها إلى ضرورة إجراء الانتخابات، وإنهاء المراحل الانتقالية، مع ملاحظة أن تلك المطالب لم تكن موحدة، فهناك من يطالب بضرورة إجراء انتخابات رئاسية، والبعض الأخر يطالب بضرورة إجراء انتخابات برلمانية – رئاسية ما يعكس واقع تخلل النفوذ والتأثير في توجيه الرأي العام إلى خيارات تلبي توجهات سياسية معينة.

ويتضح أيضاً، أن موقفي المجلس والحكومة يفتقر إلى رؤية شاملة قادرة على استيعاب التحديات الانتقالية، فعلى الرغم من اختلاف الأسس التي يستند إليها كل طرف، إلا أن الموقفين لا يوفران بدائل عملية واضحة تعزز من فرص توحيد السلطة التنفيذية.

ثالثاً– السيناريوهات المستقبلية لفرص التسوية السياسية

أثبتت تجارب التحولات السياسية أن الفاعلين داخل الدولة يعيدون حساباتهم باستمرار بناء على تقدير احتمال النجاح أو الفشل في أي خطوة إصلاحية. وتؤكد الأدبيات أن المراحل الانتقالية تعد من أكثر الفترات التي ترتفع فيها احتمالات السلوك غير المتوقع، نظراً لتعدد اللاعبين السياسيين وغموض مآلات الصراع. وبالتالي تعد المراحل الانتقالية بيئة خصبة لاحتمالات سلبية مرتفعة ما يجعل الاستقرار مرهوناً بقدرة المؤسسات على إدارتها. ومن هنا تبرز أهمة إدارة الاحتمالات كآلية لحماية الاستقرار وتقليل المخاطر السياسية.

١– السيناريو الإيجابي: قد يسفر تأسيس الهيئة العليا الرئاسية عن تقليص تنازع الشرعية، وذلك من خلال توحيد السلطة التنفيذية، وحلحلة الجمود بين المجلسين (النواب– الاستشاري)، وتقليل تضارب القرارات الحكومية، وتوفير شريك واحد للمجتمع الدولي.

٢– السيناريو السلبي: وهو إنتاج شرعية موازية جديدة، ما قد يؤدي إلى رفض بعض الأطراف المسلحة، وظهور انقسام جديد، وعدم اعتراف مجلس النواب، والحكومة المنبثقة عنه، وهو ما حصل بالفعل حيث أن أي جسم لا يستند إلى توافق وطني عريض قد يعمق الانقسام بدل إنهائه.

الخاتمة: وفي ختام هذ البحث يمكن القول أن تنازع الشرعية له أثر سلبي على تنفيذ الخارطة الأممية، وذلك من حيث عدم الالتزام على تم الاتفاق عليه من أجل استكمال خطوات التحول

الديمقراطي السلمي للسلطة، فوجود حالة تنازع الشرعية سمح للقوى الدولية والإقليمية للتدخل في الشأن الداخلي، وفي مقدمة هذه القوى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي نجدها تدير الأزمة، من خلال التواصل مع جميع أطراف النزاع دون وجود آليات ضاغطة قد مورست على المعرقلين وتأخذ في الحسبان تطلعات الشارع الليبي في بناء دولة القانون والمؤسسات.

ورغم أن بعثة الأمم المتحدة للدعم قد طرحت مبادرات لحل تنازع الشرعية، إلا أن مع كل مبادرة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المتنازعة تواجه تحديات من بينها تمسك كل أطراف النزاع بالسلطة، وعدم الالتزام ببنود الاتفاقات، ووضع العراقيل التي تعيق مسار التحول الديمقراطي، ولعل مبادرة تأسيس الهيئة العليا للرئاسة يعد مثالاً واقعياً يعكس حالة تنازع الشرعية، وعدم الالتفاف نحو مساعي بعثة الدعم من حيث الالتزام بتنفيذ الخطوات التي حددت وفق الاتفاق الأخير الذي تم برعاية البعثة الأممية في عام ٢٠٢٥، برئاسة المبعوثة الأممية تيتيه.

وبناء على ذلك توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

أولاً– لقد أدى تعدد السلطات إلى تعطيل معظم المبادرات الأممية، وتأجيل الترتيبات الدستورية وإعاقة توحيد المؤسسات.

ثانياً– اتضح أن الانقسام السياسي أدى إلى تشتيت السياسة الخارجية، وأضعف أداء المؤسسات الرقابية والاقتصادية، وأثر سلباً في جهود توحيد المؤسسة العسكرية.

ثالثاً– تبين أن أي كيان جديد (الهيئة العليا للرئاسة) يتم تأسيسه دون أن يستند إلى توافق وطني عريض قد يعيق الانقسام بدل إنهائه.

رابعاً– اتضح بأنه رغم جهود التسوية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها، إلا أنه لم يكن باستطاعة أي مبعوث أن يمارس ضغوط أو تقديم ضمانات من أطراف النزاع على ما تم التوقيع عليه دون الانقلاب والتزام بالمخرجات.

توصيات البحث:

١. العمل على إنجاز الاستحقاقات المنصوص عليها في الاتفاق الذي تم بين مجلسي النواب والاستشاري خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية والقوانين الانتخابية.
٢. الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة يراعى في تشكيلها الاعتبارات التاريخية للإشراف والمتابعة، بما في ذلك توفير الدعم الكافي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
٣. ضرورة العمل على استكمال مجلس إدارة المفوضية العليا للانتخابات دون محاصصة، والانسياق وراء اتخاذ إجراءات منفردة تقوض خطوات ما تم الاتفاق عليه.
٤. العمل على توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية لإنجاح الانتخابات ولخلق بيئة أمنة ومستقرة يتمكن من خلالها المواطن الليبي من الأدلاء بصوته دون خوف أو تردد.

٥. ضرورة العمل على توحيد المؤسسات الاقتصادية، والميزانية العامة، وأجهزة الرقابة، لإنهاء حالة التشتت الإداري والفساد المستشري في مؤسسات الدولة.

٦. العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية كخطوة أساسية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن والاستقرار السياسي.

قائمة المراجع:

١. الوثائق الرسمية والتقارير

- بيان الحكومة الليبية رقم ٣١، (٢٠٢٥). بشأن ما صدر عن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة المنتهيي الولاية والمجلس الاستشاري للدولة حول إنشاء ما يسمى الهيئة العليا للرئاسات، بنغازي: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥.
- بيان المجلس الأعلى للدولة، (٢٠٢٥). بشأن الاجراءات التي قام بها مجلس النواب، طرابلس: ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥.
- المؤسسة الوطنية للنفط. (٢٠٢٥). تقرير الإيرادات النفطية لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. طرابلس: المؤسسة الوطنية للنفط.
- المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، (٢٠٢٥). منشور على فيس بوك: WWW.Facebook.com/HNEC.LY.

- United Nations Support Mission in Libya. (2025). Report on Internal Security Challenges in Libya. UNSMIL.
- United Nations Support Mission in Libya. (2024). Report on the Political Dialogue and Electoral Process in Libya. UNSMIL.

٢. الكتب والدراسات الأكاديمية:

- البلعزي، إبراهيم خليل خليفة، (٢٠٢٥). إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع في ضوء تطورات ما بعد ٢٠٢٥. المجلة الأفرو آسيوية للبحث العلمي، قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا.
- شرح البال، مني محمد، وامراجع مادي، (٢٠٢٥). تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة "٢٠١٤ – ٢٠٢٥، مجلة العلوم

السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الحادي عشر، العدد: الخامس والأربعون، سبتمبر ٢٠٢٥.

- عبداللطيف، أحمد. (٢٠٢٠). السياسة الخارجية الليبية في ظل الانقسام السياسي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- هلال، على الدين. (٢٠٠٥). الشرعية السياسية في الوطن العربي. القاهرة: دار المعرفة.

٣. **الدراسات والمراكز البحثية:**

- المصري، عبدالله. (٢٠٢٤). الأزمة الليبية بين تعدد الحكومات وتآكل الشرعية التنفيذية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. (٢٠٢٥). تحديات إعادة بناء المؤسسة العسكرية في ليبيا. طرابلس: المركز الليبي للدراسات.
- بدر، آية، (٢٠١٦). التحديات الأمنية.. عقبة أمام الحل السياسي للأزمة الليبية، متابعات إفريقية، ابريل ٢٠١٦.
- شعيب، الفيتوري،(٢٠٢٣). خارطة طريق جديدة في ليبيا: المسار والمآل. مركز الجزيرة للدراسات.
- مصطفى، أبوبكر. (٢٠٢٤). أزمات ليبيا تعمقها الوثائق الدستورية المتضاربة. صحيفة الناس الليبية.
- مركز الجبهة الوطنية للدراسات. (٢٠٢٥). ليبيا: عام إدارة الأزمة بين السياسة والاقتصاد والأمن الهش.

٤. **المصادر الإعلامية:**

- العربي الجديد. (٢٠٢٥). مجلس الأمن يجدد ولاية البعثة الأممية في ليبيا عاماً إضافياً. ١ نوفمبر ٢٠٢٥.
- بوابة الوسط. (٢٠٢٥). البعثة الأممية تطرح خارطة المسارات الأربع لحل الأزمة الليبية. طرابلس: بوابة الوسط.
- عربي بوست. (٢٠٢٥). الهيئة العليا للرئاسات.. جبهة صراع جديدة في ليبيا. ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥.

– وكالة الأنباء الليبية. (٢٠٢٥). خريطة الطريق الأممية في ليبيا: حزمة واحدة تنتهي بالانتخابات وقبول نتائجها. طرابلس: وال.

- صحيفة العنوان الليبية، ٢٠٢٥/١١/٢٠م. منشور على فيس بوك: WWW.facebook.com/profile.php?id=100044172232412.

- صحيفة ليبيا الآن، ٢٠٢٥/١١/٢٩م. منشور على فيس بوك: WWW.facebook.com/LibyaAlaan.News.

- قناة المستقبل، (٢٠٢٥). فيس بوك: . WWW.facebook.com/LibyaMostakbal

- ليبيا برس، (٢٠٢٥- ٢٠٢٦). منشورات على فيس بوك: WWW.facebook.com/Libyapressnew.

٥. منصات التواصل الاجتماعي (شخصيات ومؤسسات)

- المنظمة الليبية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٥/١٢/١٤م. منشور على فيس بوك: WWW.Facebook.com/Profile.php?id=100064363158686 .

- الحاراتي، هشام سالم، ٢٠٢٥/١١/٢١م. منشور على فيس بوك: WWW.Facebook.com/hsham.selm.alhaeaty.

- المشري، خالد، ٢٠٢٥/١٢/١٣م. Allibiya TV – قناة الليبية. منشور على فيس بوك: WWW.facebook.com/profile.php?id=61557443064217.

- الساعة ٢٤، ٢٠٢٦/١/٦م. منشور على فيس بوك: WWW.Facebook.com./Profile.php?id=61551463252764 .

- بعيو، محمد عمر. ٢٠٢٥/١١/٢٢م. منشور على فيس بوك: WWW.Facebook.com/mohamedomar.baaio.5 .

- دغيم، زياد، ٢٠٢٥/١١/٢٩م. السهم الأخضر. منشور على فيس بوك: WWW.facebook.com/alshm.alakhdr.504385.

- قناة الليبية. ٢٠٢٥/١١/٢٠م. منشور على فيس بوك: WWW.Facebook.com/profile.php?id=61557443064217

- منصة زوايا الخيرية، ٢٠٢٥/١٢/١٤م. منشور على فيس بوك: WWW.facebook.com/profile.php?id.